مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٩ع٥ ص ص: ٤٤١-٤٦٨ (٢٠٢١م)
DOI:10.4197/Art.29-5.15

العولمة ومشكلات الطفولة في البلدان النامية
تحليل سوسيولوجي

أ.د سعيد ناصف **(الباحث الرئيسي)**
أ.د. علاء زهير الرواشدة
د. عثمان سراج الدين أحمد
د. إنعام يوسف

مستخلص. يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على مظاهر الاهتمام الدولي بمشكلات الطفولة، وكذلك التعرف على مظاهر الحرمان التي يعاني منها أطفال البلدان النامية بصورة عامة والمجتمعات العربية بخاصة. وكذلك معرفة التحديات المستقبلية التي تواجه أطفال البلدان النامية والأكثر فقراً في ظل التغيرات العالمية السريعة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على المستويين الكمي والكيفي للبيانات الإحصائية المتوافرة والدراسات التي اهتمت بمشكلات الطفولة في نماذج متنوعة من المجتمعات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ان هناك اختلافات بين واقع وظروف الأطفال في البلدان المتقدمة وواقع وظروف الأطفال في البلدان النامية، و أن هناك أشكالاً متعددة للحرمان يعاني منها الأطفال في البلدان النامية تتطلب تقديم حلول شاملة لمشكلات الطفولة.

الكلمات المفتاحية: العولمة – الطفولة – المجتمع العالمي – التغيرات الاجتماعية – الثقافة العالمية

المقدمة

إن مستقبل الأمم مرهون بمستقبل أطفالها، ولذلك تولي معظم الدول الطفولة جل اهتمامها، ويتفاوت حجم ودرجة هذا الاهتمام باختلاف نظرة الدول إلى الأطفال من ناحية، وطبيعة السياسات والتوجهات التنموية ومدى ما تقدمه لهم من رعاية وخدمات وفرص للحياة الكريمة من ناحية أخرى. وتعتبر مرحلتي الطفولة والشباب من أهم مراحل حياة الإنسان، إن لم تكن

أهمها جميعاً سواء بالنسبة للفرد ذاته، أم بالنسبة للمجتمع حاضراً ومستقبلاً، وذلك من حيث علاقتها بقدرة الفرد على بناء شخصية متكاملة قادرة على التوافق والاستمتاع بالحياة وتكوين أسرة مستقرة اجتماعياً، أو من حيث قدرته على المساهمة بفعالية في تنمية مجتمعه مستقبلاً في عالم يشهد تغيرات سريعة ومتنامية على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية والمعلوماتية...الخ.

والواقع أن ظاهرة النمو السكاني المتزايد أضحت تمثل ظاهرة عالمية، على الرغم من تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر، الأمر الذي يؤكد على أن ثمة ارتفاعاً متزايداً لمعدلات المواليد على المستوى العالمي. حيث تشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أنه يوجد اليوم حوالي ١,٨ بليون طفل تحت سن ١٥ سنة على مستوى العالم، ويقدر حوالي ٤٨٥ مليون منهم تحت سن الثالثة، وأن أغلبهم يعيشون في البلدان النامية.

كما تشير البيانات ذاتها إلى النمو المتزايد للأطفال في البلدان النامية منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٠. فقد كان إجمالي الأطفال في أفريقيا عام ١٩٧٠ حوالي ٤١ مليون طفل، ارتفع هذا العدد في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٦٢ مليون طفل، ثم بلغ حوالي ٨٤ مليون طفل في عام ٢٠٠٠. وكذلك الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية ٣٦ مليون طفل عام ١٩٧٠، ارتفع إلى ٤٤ مليون طفل في عام ٢٠٠٠. وفي جنوب آسيا بلغ عدد الأطفال في عام ١٩٧٠ حوالي ٩٦ مليون طفل، ثم ارتفع إلى ١٢٤ مليون طفل في عام ١٩٨٥، ثم بلغ ١٣٢ مليون طفل في عام ٢٠٠٠. وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغ إجمال الأطفال ٣٥ مليون طفل في عام ٢٠٠٠، بعد أن كان إجمالي العدد حوالي ٣٢ مليون طفل في عام١٩٨٥، وفي عام ١٩٧٠ حوالي ٢١ مليون طفل.

في حين تؤكد البيانات ذاتها على ظاهرة التراجع الواضح في عدد الأطفال في المجتمعات الصناعية، فبعد أن كان إجمالي عدد الأطفال في تلك المجتمعات ٤٧ مليون طفل في عام ١٩٧٠، انخفض هذا العدد في عام ١٩٨٥ إلى ٤٢ مليون طفل، ثم تراجع إلى ٣٩ مليون طفل في عام ٢٠٠٠ (١).

والواقع أن البيانات السابقة تعكس بشكل واضح الظروف البنائية والثقافية للبلدان النامية بصفة عامة، حيث تتميز هذه البلدان بارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يُعد أحد المشكلات الأساسية التي تواجهها معظم تلك البلدان. كما أن هذا النمو السكاني المتزايد يُعد انعكاسا لمنظومة القيم الثقافية التقليدية السائدة، والتي تشجع على الإنجاب، الأمر الذي تفتقر إليه كثيراً المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتي تتميز ببني اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة إلى حد كبير.

ومن جانب آخر، يمكننا القول إنه بالرغم من ارتفاع معدلات الوفيات بين أطفال العالم بشكل عام، والبلدان النامية بشكل خاص، إلا أن ثمة نمواً متزايداً لهذه الفئة وبخاصة في البلدان النامية. حيث تؤكد بيانات

إحصائية على أن أكثر من ١١ مليون طفل في البلدان النامية ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون كل عام. وأن نصف أطفال العالم تقريباً يموتون قبل سن العاشرة من عمرهم. وبالرغم من أن هذه الأرقام تبدو مذهلة، إلا أن هناك حقيقة تتمثل في أن سكان العالم في تزايد مستمر (٢).

ولا شك أن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام للبلدان النامية يُعد مسئولاً بدرجة كبيرة عن الواقع الاجتماعي للطفولة وتفاقم قضاياها ومشكلاتها، ومظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها قطاعاً كبيراً من أطفال تلك الدول. حيث يشير التقرير الذي أعده "جيمس ب. جرانت" مدير المكتب التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال والذي يستعرض فيه أوضاع الوفيات في العالم النامي، فيبين الخسارة الكبيرة التي تتعرض لها هذه المجتمعات بسبب وفاة ربع مليون طفل أسبوعياً ليس فقط بسبب الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، ولكن بسبب عوامل الفقر والجهل والمرض. هذا الرقم يقابله وفاة ثلاثة آلاف وخمسمائة طفل عربياً كل يوم، أي ما يعادل ربع مليون طفل سنوياً. وأن ذلك يمثل خسارة بشرية كبيرة لا سيما في المجتمعات العربية، حيث يعتبر المورد البشري من أهم الموارد وأغناها في وقت تحتاج فيه هذه المجتمعات إلى المبدعين والمفكرين (٣).

وإذا كانت مشكلات الطفولة وقضاياها قد أضحت تمثل محوراً أساسياً على المستوى الدولي، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن تنطلق منها الدراسة الراهنة تتمثل في أن هناك اختلافات جوهرية بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان المتقدمة صناعياً، والأوضاع السائدة في البلدان النامية بصفة عامة. وأنه إذا كانت البلدان المتقدمة تتميز بقدر كبير من التوازن والتجانس البنائي، الأمر الذي يُمكنها من تقديم حد أدنى إنسانياً ومقبولاً من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة تضمن ليس فقط إشباع الاحتياجات الأساسية، وإنما إتاحة الفرصة للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي للأطفال.

وفي ضوء ذلك يمكننا الحديث عن قضايا ومشكلات الطفولة بصورة عامة، وذلك لأن هناك قاسماً مشتركاً بين الأطفال لا يعكس فروقاً جوهرية في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إلا أن الأمر نفسه يُعد مختلفاً بدرجة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية والتي تتسم بالتناقضات الاجتماعية والطبقية الواضحة، فضلاً عن التناقضات الايكولوجية والعرقية والطائفية، ناهيك عن عجز النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعدم كفاءتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية المتنامية التي يعاني منها الفقراء ومحدودي الدخل بعامة، والأطفال الفقراء بخاصة (٤).

والواقع أن قضايا ومشكلات الطفولة قد احتلت أهمية كبيرة لدى الباحثين والمفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، فضلاً عن المؤسسات الحكومية والأهلية وبخاصة خلال العقود

القليلة الماضية ليس فقط على المستويين المحلي والإقليمي، ولكن أيضاً على المستوى العالمي. وقد تجسد هذا الاهتمام في العديد من المؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن جانب آخر، هناك اهتمام متزايد من جانب المؤسسات الدولية بهذه القضية. ويرجع هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل منها: النمو السكاني المتزايد الذي يشهده العالم المعاصر، رغم تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر. وتنامي حجم المشكلات التي يعاني منها نسبة كبيرة من أطفال العالم بصفة عامة، والبلدان النامية بصفة خاصة، حيث تتجسد تلك المشكلات في العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية، ومظاهر الحرمان المختلفة والتي تعوق نموهم وتحد من قدراتهم المختلفة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، فإن الدراسة تسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي بالطفل.

٢- التعرف على مظاهر الحرمان التي يعاني منها أطفال البلدان النامية والعربية، والمظاهر المختلفة لانتهاكات حقوق الطفل في تلك البلدان.

٣- التعرف على التحديات المستقبلية التي تواجه أطفال البلدان النامية والعربية في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تُعد انعكاساً للعولمة بأبعادها المختلفة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بحقوق الطفل؟

٢- ما مظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية والعربية؟

٣- إلى أي مدى يمكن تصور مستقبل الطفولة في البلدان النامية والعربية في ظل التحديات التي تواجهها هذه البلدان والتي تمثل العولمة أهمها؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تحتوي الدراسة على مفهومين أساسيين هما: مفهوم الطفل، ومفهوم العولمة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام ومطلق لأي من هذين المفهومين، وذلك لاختلاف الرؤى الفكرية والتوجهات الأيديولوجية للباحثين والمهتمين بتلك القضايا من ناحية، وتباين الظروف البنائية والثقافية للمجتمعات من ناحية أخرى، إلا أنه يمكننا أن نعرض بإيجاز لبعض التعريفات كمحاولة لصياغة تعريفات تتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة، وتحقيقاً لأهدافها الأساسية.

١ – مفهوم الطفل:

يرى بعض الباحثين أنه لو حتى تم الاتفاق على تحديد ما يعنيه مصطلح الأطفال عمرياً، فإن ثمة مشكلا تواجهنا تتعلق بتحديد ما المقصود بهذا المصطلح من الناحية التطبيقية؟ وذلك لأن الأطفال ليسوا نسخة واحدة مكررة، وأنه إذا كانت هناك سمات مشتركة بين الأطفال في كونهم أطفالاً، ضعاف البنية

إذا ما قورنوا بالكبار، فضلاً عن افتقادهم – وخاصة المواليد منهم– إلى القدرات والمهارات الحركية وغيرها من القدرات التي تمكنهم من الاستقلالية، ومن ثم تجعلهم معتمدين على غيرهم في إشباع احتياجاتهم الأساسية، على الرغم من التسليم بوجود هذه السمات المشتركة، فثمة اختلافات كثيرة بينهم باعتبارهم بشراً ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة. الأمر الذي يطرح سؤالاً مشروعاً يتمثل في: عن أي أطفال نتحدث؟ (٥). هل نتحدث عن أطفال المجتمعات المتقدمة صناعياً؟، أم نتحدث عن أطفال البلدان النامية؟، وطالما أننا نتحدث عن أطفال البلدان النامية فينبغي أن نضع في اعتبارنا كذلك أن هؤلاء الأطفال نتاج لسياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية متخلفة وتابعة، وأن تلك السياقات تتضمن العديد من التناقضات الاجتماعية بمفهومها الشامل.

وتعرف الاتفاقيات الدولية الطفل بأنه الفرد الذي لم يبلغ الثانية عشر، في حين تُعرف الدول الطفل بطريقة مختلفة ووفقاً لاعتبارات أخرى. كذلك فإن الطفل أو الطفولة يُعرفان بطريقة مختلفة وفقاً لاختلاف وتباين الثقافات. ويرى بعض علماء الاجتماع أن عملية تحديد قدرات الأطفال ورشدهم تختلف من مجتمع لآخر، حيث أن تحديد بلوغ الطفل ورشده بسنة معينة قد يكون مضللاً (٦). ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة " الوارد في اتفاقية حقوق الطفل" فإن الطفل هو كل شخص تحت سن الثامنة عشر، ما لم يمنحه القانون المحلي سن الرشد في سن مبكرة (٧). وثمة تعريف آخر للطفل بأنه " الشخص الذي يقل عمره عن ١٥ سنة، ويكون تحت وصاية شخص آخر يمتلك الشرعية القانونية (٨).

بينما يرى البعض أن ثمة عوامل كثيرة ينبغي وضعها في الاعتبار عند تحديد مفهوم الطفولة منها: الطبيعة البيولوجية والفيزيقية للطفل، والمحددات الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن المجتمعات تتعامل مع الطفل وفقا للصور التي تتبناها، وهو ما يجعل الوضع القانوني للطفل وتربيته يُشكلان وفقاً لتغير تلك الصور، حيث تتعدد صورة الطفل ووضعيته بتنوع العوامل ومستوى النمو التقني والإنتاجي والتفاوت الاجتماعي والتقاليد (٩).

وعلى الرغم من تعدد وتباين تلك التعريفات والتصورات لمفهوم الطفل، إلا أن السمة المشتركة بينها جميعاً تتمثل في أن معيار السن ليس هو المعيار الوحيد المستخدم في تحديد مفهوم الطفل، وأن ثمة معايير أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية ينبغي أن توضع في الاعتبار عند تحديد تعريف لمفهوم الطفل. وأن هذه المعايير تختلف من مجتمع لآخر، وفقاً لاختلاف الظروف البنائية والثقافية.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا صياغة تعريف للطفل بأنه" الشخص الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشر، وغير كامل الأهلية، ويعتمد في إشباع احتياجاته الأساسية على الوالدين أو أحدهما أو من يقوم بالوصاية عليه بصفة قانونية". وعلى الرغم صياغة التعريف بهذه الكيفية، إلا أننا نرى أنه ليس تعريفاً مطلقاً يمكن أن

ينطبق على كل المجتمعات بدرجة واحدة، ومن ثم فالمسألة نسبية وليست مطلقة.

٢- مفهوم العولمة:

تعتبر العولمة Globalization على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والامبريقية ظاهرة مطاطية Balloons، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون ما بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بنفس الدرجة والأهمية والخطورة على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً (١٠).

ولقد أثير جدلاً ونقاشاً كبيراً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول إن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له. التيار الأول: ويرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي (١١).

ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل (١٢). ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة (١٣).

وانطلاقاً من ذلك، فإن السلطة الاقتصادية للدولة سوف تضعف نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسئوليات الاقتصادية، كما أن الحكم سيتحدد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتمثل السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة. أي أن **التيار الأول** ينظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري (١٤).

أما التيار الثاني، فينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أن العولمة ليست حدثاً جديداً، بل أنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث شكلت الإمبريالية الأوروبية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر (١٥). ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى تكتلات اقتصادية: أوروبا، وشرق أسيا، وأمريكا الشمالية (١٦).

ومن ثم يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أضحى اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات. وأن النشاط الاقتصادي العالمي بوضعه الراهن لن يؤدي إلى زوال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي، لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد. حيث أن الدولة هي التي تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها، كما أنها– لا تزال– تمثل أداة احتكار لرأس المال.

ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة لا تزال تمثل القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب حالياً الحديث عن ثقافة أو حضارة عالمية، لأن القوة الاقتصادية وحدها لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ولذلك يرى" صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية كمحصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كونية (١٧).

بينما يرى **التيار الثالث**، أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولاً نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تنعكس في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي (١٨).

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على العديد من الأمور منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي كنتاج لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. بالإضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن العديد من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الآثار السلبية مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات Drug–Trafficking (١٩).

وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، إلا أن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعالياتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات(السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل

والمتغيرات منها: مد توافر الإمكانيات المادية والاقتصادية(التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن العولمة" تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق هذا الهدف برز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصعيد الاقتصادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي".

رابعاً: مظاهر الاهتمام الدولي بالطفولة:

لقد كانت البداية في مطلع عام ١٩٥٩ حينما أعلنت الجمعية العامة للمم المتحدة عن دعوتها لإقامة وثيقة واتفاقية تشمل كافة حقوق الطفل وواجباته، وهي وثيقة لا تقبل التعديل أو التفاوض، وذلك من أجل ضمان حقوق الطفل الإنسانية بشكل كامل.

وبناءً على ذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل صندوق بغرض التدعيم الكامل لكافة احتياجات أطفال العالم، والذي أطلق عليه فيما بعد بمنظمة " اليونيسيف " وهي المنظمة الأكثر مسؤولية عن تنفيذ الكثير من البرامج بهدف حماية الطفل ومنحه والحفاظ على كافة حقوقه.

ويسترشد " اليونيسيف " في عملها باتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، وأصبحت أسرع اتفاقية لحقوق الانسان اعتماداً وأكثرها اتساعاً في التاريخ، وغيرت الاتفاقية الطريقة التي ينظر فيها إلى الأطفال ومعاملتهم – أي كبشر يتمتعون بمجموعة متميزة من الحقوق بدلاً من النظر إليهم من خلال الرعاية والمحبة فقط، ويظهر القبول غير المسبوق للاتفاقية بوضوح في التزام عالمي واسع من أجل النهوض بحقوق الطفل.

وانطلاقاً من الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الأطفال، قامت اليونيسيف بإصدار مجموعة من المواثيق والكتب تحتوي على التحليل والمعلومات ذات الأهمية للحكومات والمجتمعات المدنية ووسائط الاعلام وآخرين معنيين برفاه الأطفال. ويُعد الكثير من هذه الإصدارات مصدراً ووثائق مرجعية هامة لاستخدام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية (٢٠).

الواقع أن قضايا ومشكلات الطفولة قد احتلت أهمية كبيرة لدى الباحثين والمفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، فضلاً عن المؤسسات الحكومية والأهلية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية ليس فقط على المستويين المحلي والإقليمي، ولكن أيضاً على المستوى العالمي. وقد تجسد هذا الاهتمام في العديد من المؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن جانب آخر، هناك اهتمام متزايد من جانب المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة والمنظمات العالمية

ذات العلاقة المباشرة بشؤون الطفل، إضافة إلى المنظمات العربية العاملة في مجال الطفولة) بهذه القضية. ويرجع هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل منها: النمو السكاني المتزايد الذي يشهده العالم المعاصر، رغم تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر. وتنامي حجم المشكلات التي يعاني منها نسبة كبيرة من أطفال العالم بصفة عامة، والبلدان النامية بصفة خاصة، حيث تتجسد تلك المشكلات في العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية، ومظاهر الحرمان المختلفة والتي تعوق نموهم وتحد من قدراتهم المختلفة

وعلى الرغم من وضوح الاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة عن هيئات ومؤسسات دولية فيما يتعلق بإقرار حقوق الطفل المختلفة كالحق في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية...وغيرها من الحقوق الأخرى، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه النصوص والمواثيق والاتفاقيات في واد والأطفال وخاصة في البلدان النامية بعامة والأكثر فقراً منها في واد آخر.

يبقى القول، أنه على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بالطفل منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، وعلى الرغم من صياغة عدد من الاتفاقيات والمواثيق على المستويات السابقة من جانب، وأن جميع هذه الاتفاقيات والمواثيق قد ركزت اهتماماتها على تحديد حقوق الطفل والأسرة، وما ينبغي أن يُتخذ من إجراءات لحماية تلك الحقوق، وتمكين الطفل من حياة إنسانية، وحمايته من كافة أشكال الحرمان، وتوفير عناصر الحياة الإنسانية ومقوماتها: صحية وتعليمية وأمنية، ونمو جسماني وعاطفي وثقافي ونفسي، فضلاً عن التغذية السليمة وحرية التفكير من جانب آخر، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد على أن هذه الاتفاقيات والمواثيق تعني شيء ومدى تطبيقها يعني شيئاً آخر، حيث يتوقف تطبيقها على مدى ما جاء فيها من قوانين مع السياسات الداخلية الخاصة بالدول المعنية من ناحية، والظروف الاقتصادية والسياسة الدولية والمحلية بخاصة خلال الواقع الراهن من ناحية أخرى.

ولا شك في أن المرحلة الراهنة تتميز بتراجع سيادة الدول على أراضيها، وعدم قدرتها على تطبيق قوانينها في ظل العولمة التي تهيمن على زمامها قوى عالمية بكل ما تملكه من آليات: اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية وعسكرية وتكنولوجية، وما تفرزه تلك العلاقات من الهيمنة من ازدياد الفجوات بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والبلدان النامية بصورة عامة، حيث تزداد الأولى قوة وثراء بينما تزداد الثانية ضعفاً وفقراً وتخلفاً، وهو الأمر الذي ينعكس بشكل واضح على الأوضاع الداخلية للبلدان النامية بعامة، وعلى واقع الأطفال بخاصة.

والواقع أن مشكلات الطفولة في البلدان النامية تمثل جزءً من نسيج معقد من المشكلات الاجتماعية: الفقر، البطالة، الأمية، العنف، الجريمة، النمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية، فضلاً عن المشكلات الأسرية، هذه المشكلات جميعها تجسد واقع التخلف

الذي تعيشه تلك المجتمعات، ومن ثم، لا ينبغي فهم مشكلات الطفولة وتحليلها بمعزل عن تلك المشكلات المتداخلة والمتشابكة والتي يرتبط كل منها بالآخر.

ومن ثم، يمكن القول أن الأطفال في هذه المجتمعات يعانون من كافة أشكال الحرمان من الطفولة، ويتعرضون لانتهاكات متعددة، ويرجع ذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها هذه المجتمعات من ناحية، وتراجع السياسات والإجراءات التي ينبغي أن تنفذها تلك المجتمعات لحماية الأطفال في كافة المجالات. ويمكننا توضيح بعض الانتهاكات ومظاهر الحرمان التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية في ظل ظروف الفقر والبطالة والعنف والتخلف بصورة عامة.

خامساً: مظاهر الحرمان والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في البلدان النامية:

يشكل الأطفال في كل أنحاء العالم ما يقرب من ٩٠٠ مليون طفل تقريباً من الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، وتكافح أسرهم من أجل تغطية تكاليف الرعاية الصحية الأساسية والتغذية اللازمة لتوفر لهم بداية قوية. ولقد ترك هذا الحرمان بصمات دائمة، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه في عام ٢٠١٤ عانى ما يقرب من ١٦٠ مليون طفل من التقزيم.

وبالرغم من التقدم الكبير في معدلات الالتحاق بالمدارس في أجزاء كثيرة من العالم، حيث ازداد عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦-١١ سنة الذين هم خارج المدرسة منذ عام ٢٠١١. ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٣، بلغ عدد الأطفال والمراهقين ممن لا يذهبون إلى المدارس حوالي ١٢٤ مليون شخص.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي اهتمت ببعض المشكلات التي تتعلق بواقع الطفولة في بعض البلدان النامية وبخاصة عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، إلا أن ثمة ندرة في الدراسات التي تناولت تلك المشكلات وغيرها في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تنعكس بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على الواقع الاجتماعي للأطفال في تلك البلدان.

ونظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في الكشف عن بعض ملامح الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية والمظاهر المختلفة للحرمان من الطفولة، والانتهاكات التي يتعرضون لها كانعكاس للتغيرات العالمية المتنامية السرعة، وواقع التخلف والتبعية على الرغم من تطور الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بأوضاع الأطفال، فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على بعض مظاهر الحرمان والانتهاكات التي يتعرض لها بعض أطفال البلدان النامية سواء بالنسبة لتنامي ظاهرة أطفال الشوارع أم الأحداث المنحرفين أم عمالة الأطفال، تلك المظاهر التي تعبر بوضوح عن واقع الطفولة في البلدان النامية، تلك البلدان التي ماتزال تعاني من سيطرة وهيمنة القوى الرأسمالية العالمية على كافة المستويات.

وتشير الاحصاءات الحديثة إلى أن مئات الملايين من أطفال العالم لا ينعمون بطفولتهم، فحوالي ٢٦٣ مليون طفل لا يتلقون التعليم، ونحو ١٦٨ مليون طفل

يعملون نصفهم يقومون بممارسة أعمال خطرة، وأن ١٥٦ مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من التقزم، و٢٨ مليون طفل اضطروا إلى النزوح عن بيوتهم، وأن ٦ ملايين فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ ومليون فتاة تحت سن ١٥ يلدن أطفالاً كل سنة. كما أن هناك ما يقرب من ٨ ملايين صبي وفتاة تتراوح أعمارهن بين صفر -١٩ سنة يموتون كل سنة، و٧٥% أي ٦ ملايين منهم أطفال تحت سن الخامسة. كما أن ما يقرب من ١٦ مليون صبي وفتاة تحت سن العشرين قتلوا في عام ٢٠١٥(٢١).

ولا شك في أن الآلاف من الأطفال على مستوى العالم بصورة عامة، وعلى مستوى البلدان النامية بخاصة يتعرضون لانتهاكات يومية، فنادراً ما يمر يوم دون أن يتعرض طفل إلى اعتداء أو انتهاك، ووفقاً لمواد اتفاقية حقوق الطفل (١٧،١٩،٢٣،٢٥،٢٧،٢٩،٣٢،٣٩)، فإن الانتهاكات التي يمكن أن يواجهها الأطفال تتمثل في:

١- **الانتهاكات البدنية أو الجسدية:** وتتمثل في الضرب المبرح وتعريض الطفل للكسور والكدمات والجروح والحروق، فضلاً عن التوريط في نشاطات وممارسات لا أخلاقية.

٢- **الانتهاكات النفسية:** وتشتمل على التسلط والترهيب واللوم المبالغ فيه، ويشترك مع الانتهاكات الجسدية في حرمان الطفل أيضاً من الضروريات الجسدية والنفسية مثل التغذية والملبس والمأوى المناسب والرعاية الطبية الضرورية.

٣- **الانتهاكات العقلية:** ووفقاً لمواد اتفاقية حقوق الطفل (١٣،١٤)، فإنه يشمل حرمان الطفل من التعليم والحصول على الثقافة والمعرفة.

٤- **تجنيد الأطفال أو اشراكهم في النزاعات المسلحة**، حيث يوجد ملايين من الأطفال يعتبرون من ضحايا الحروب، وفي حالات عديدة يكونون المستهدفين الرئيسيين، حيث يعاني الأطفال في أرجاء العالم من آثار النزاعات المسلحة والتي تؤثر على الأطفال بنسبة أكبر بسبب طبيعتهم النفسية والبدنية، وقلة الوعي، إضافة إلى سوء التغذية وانتشار الأوبئة والمجاعات والضرر النفسي والاعاقة والتي تساهم بدرجة كبيرة في ضعف العقل.

٥- **العنف ضد الأطفال:** إن حق الأطفال في الحماية من العنف منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، ومع ذلك، فإن بليون طفل يتعرضون إلى نوع من العنف العاطفي أو البدني أو الجنسي كل عام، ويموت طفل واحد من العنف كل خمس دقائق.

ولا شك في أن العنف ضد الأطفال لا يعرف حدوداً للثقافة أو للطبقة أو للتعليم، فقد يحدث العنف ضد الأطفال في المؤسسات، في المدارس وفي المنزل. إن العنف بين الأقران هو أيضاً مصدر قلق، وكذلك تزايد ظاهرة التنمر عبر شبكة الانترنت، حيث يعيش الأطفال المعرضون للعنف في عزلة ووحدة وخوف، ولا يعرفون أن يتوجهون للمساعدة خاصة عندما يكون الجاني قريباً. وقد يزيد جنس الأطفال أو إعاقتهم أو فقرهم أو أصلهم الديني من خطر العنف،

حيث يكون الأصغر سناً معرض بشكل خاص لأنه أقل قدرة على التحدث وطلب الدعم.

ونظراً لارتفاع معدلات العنف ضد الأطفال، فقد قدمت دراسة للمم المتحدة مجموعة من التوصيات بشأن كيفية إنهاء العنف ضد الأطفال، وعين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً خاصاً لضمان المتابعة الفعالة ورصد عمليات التنفيذ. وقد كان هناك بعض التقدم الحقيقي، حيث يوجد الآن العديد من الولايات التي لديها تشريعات لحظر العنف الجسدي والعقلي والجنسي ودعم الضحايا، إضافة إلى حملات توعية بالآثار السلبية للعنف والتسلط والعنف الجنسي والممارسات المؤذية ضد الأطفال يتم التعامل معها. ومن ثم، فإن كل هذه التطورات تعتبر خطوات هامة، ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وقد أظهر ادراج هدف محدد ١٦,٢ في خطة عام ٢٠٣٠ التزام العالم بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ويجب أن تعمل على وجه السرعة لضمان أن تصبح الرؤية النبيلة حقيقة لكل طفل (٢٢).

٦- **الحرمان من اللعب** والذي يُعتبر جزءاً من معالم الطفولة، لذلك قد يتعرّض الطفل نتيجة هذا الحرمان إلى الكثير من المشكلات النفسية مثل العزلة وعدم الاندماج مع الأطفال الآخرين في المجتمع. عدم حصول الطفل على الرعاية الصحية والعلاج، بالإضافة إلى عدم حصوله على الرعاية النفسية والاهتمام. انتهاك حقوق الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم السماح له بالاندماج في المجتمع أو إبداء الرأي أو حتى الحصول على العلاج الطبيعي وغيرها من الانتهاكات. أنواع انتهاكات حقوق الطفل من انواع انتهاكات حقوق الطفل.

٧- **أطفال الشوارع:**

لا شك في أن ظاهرة أطفال الشوارع Street Children's تمثل مظهراً خطيراً يعبر عن مظاهر الحرمان من الطفولة في البلدان النامية، ومن ثم فهي واخدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تنمو بشكل متزايد ليس فقط على مستوى البلدان النامية، وإنما أيضاً في البلدان المتقدمة. ويرجع تنامي هذه الظاهرة إلى العديد من المشكلات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأسرية والبيئية التي تعمل بشكل متفاعل على تهيئة المناخ العام لنمو الظاهرة وتطورها وتزايد معدلاتها.

وعلى الرغم من اختلاف الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفاقم حدة الظاهرة خاصة في البلدان النامية، إلا أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين مشكلة أطفال الشوارع ومعظم المشكلات الاجتماعية الأخرى التي تعاني منها تلك البلدان مثل: الفقر، الكثافة السكانية، زيادة حدة مشكلة الاسكان، البطالة، الهجرة من الريف إلى الحضر، الحروب والكوارث الطبيعية والمجاعات، النمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية.

هذا إضافة إلى عديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى ذات العلاقة المباشرة بنمو الظاهرة وتزايد معدلاتها مثل: ارتفاع معدلات التفكك الأسري، والتسرب الدراسي، وسوء معاملة الأطفال بدنياً ونفسياً،

والدفع بالطفل إلى ميدان العمل في سن مبكرة للمساهمة في تحمل النفقات والأعباء الأسرية المتزايدة (٢٣).

وتشير البيانات الحديثة إلى تزايد مذهل لظاهرة أطفال الشوارع، حيث تتراوح الأعداد بين ٨٠ مليوناً و١٠٠ مليون وفق تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة تشايلد هوب، ويتوزع هذا العدد بين أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وباقي دول العالم على النحو الآتي: ٤٠ مليوناً في أمريكا اللاتينية، ٢٥ مليوناً في آسيا، و٢٠ مليوناً في أفريقيا (٢٤).

وبالرغم من أن ظاهرة أطفال الشوارع تمثل ظاهرة عالمية، إلا أن معدلات انتشارها في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة أصبحت أكثر وضوحاً في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي من ناحية، وارتفاع معدلات النمو السكاني والتضخم الحضري من ناحية أخرى، حيث وصف أحد الباحثين هذه الظاهرة بأنها أصبحت تمثل ناقوس خطر، ولذلك، فإن الطريقة المثلى التي ينبغي التعامل بها مع تلك الظاهرة هي الاعتراف بوجودها (٢٥)، واتخاذ كافة الإجراءات للحد من انتشارها ودرجة خطورتها. بمعنى آخر، أن هذه الظاهرة أضحت تمثل كابوساً Nightmare ومصدر ازعاج للحكومات والأنظمة السياسية والجهات الأمنية، وذلك لتأثيراتها المختلفة ليس على المستوى الفردي فحسب، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي بصورة عامة.

٨- **عمالة الأطفال:** تظهر تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٧ بشأن أن التقدم نحو انهاء عمل الأطفال كان بطيئاً خلال السنوات الأربع الأخيرة ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث تبين وجود ١٥٢ مليون طفل يعملون حالياً في جميع أنحاء العالم ومنهم ما يقارب النصف يمارسون أعمالاً خطرة.

وتسجل البلدان الأكثر فقراً أعلى معدلات عمل الأطفال، مما يتطابق مع الاتجاه العالمي الذي تشير إليه التقديرات العالمية الأخيرة لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٧، ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسية في المنطقة العربية على النحو الآتي:

- يرتفع معدل عمل الأطفال كلما ارتفعت الأعمار، وتسجل معدلات عمل أعلى لدى الأطفال في الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة مقارنة بمعدلات العمل لدى الأطفال في الفئة العمرية ٥-١٤.
- إن معدلات الأطفال المنخرطين في العمل هي أعلى بين الأطفال الذكور، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن معظم المسوحات الإحصائية تبقى عاجزة عن كشف بعض الأشكال الخفية من عمل الأطفال الاناث- مثال العمل المنزلي والخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر - التي ينبغي أن تحظى بالمزيد من الدراسة والتحقق.

وتشير البيانات الإحصائية الحديثة أن نسبة عمالة الأطفال في الفئة العمرية من ٥-١٤ سنة تتفاوت بين دولة عربية وأخرى، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين في هذه الفئة في مصر عام ٢٠١٢ ١٨٥,٣٩٩، بنسبة بلغت ١,٢، وفي الأردن بلغ اجمالي عدد

الأطفال العاملين عام ٢٠١٦ ٣٢و٤٢٦، بنسبة بلغت ١,٠، وفي السودان بلغ اجمالي عدد الأطفال العاملين ٤٦١,٣١٥، في عام ٢٠٠٨، بنسبة بلغت ١٢,٦، وفي اليمن اجمالي عدد الأطفال العاملين ٨٨٤,٨٦٦ في عام ٢٠١٠، بنسبة بلغت ١٣,٦(٢٦).

ويمكننا القول إن ظاهرة عمالة الأطفال تعبر أيضاً عن مظاهر الحرمان والانتهاكات التي يتعرض لها قطاع كبير من أطفال تلك البلدان، حيث تشير البيانات الاحصائية الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال العاملين دون سن ١٨ عاماً بحوالي ٢١٥ مليون طفل، معظمهم في القارة الأفريقية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي. كما أفادت دراسة حديثة للمنظمة بأن ما بين ٢٠-٣٠% من الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض يتركون المدرسة للعمل قبل سن ١٥عاماً (٢٧).

كما تشير الاحصاءات الحديثة أيضاً الصادرة عن منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٧ بشأن عمل الأطفال إلى أن التقدم نحو إنهاء عمل الأطفال كان بطيئاً خلال السنوات الأربع الأخيرة ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث تبين وجود ١٥٢ مليون طفل يعملون حالياً في جميع أنحاء العالم، منهم ما يقارب النصف يمارسون أعمالاً خطرة (٢٨).

وتؤكد كثير من الدراسات والمصادر على أن ثمة مجموعة من العوامل المتداخلة تعد مسؤولة بدرجات متباينة عن تضخم هذه المشكلة على مستوى البلدان النامية بعامة، والمجتمعات العربية بخاصة. وتُصنف تلك العوامل إلى مجموعتين: **المجموعة الأولى** تتعلق بالسياق المنزلي أو الأسري وتتمثل في مستوى الدخل والثروة وحجم الديون الأسرية، وحجم الأسرة، ومعدلات الخصوبة والانجاب، والهجرة واتجاهات الوالدين ومستوى طموحاتهم.

والمجموعة الثانية

وتتمثل في العوامل الخارجية (أي خارج النطاق الأسري)، وتتمثل في المدارس والإنتاج والتكنولوجيا والاحتياج للعمالة، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تؤكد معظم الدراسات على أن الفقر يُعد عاملاً أساسياً من العوامل التي تدفع الأطفال إلى العمل، بمعنى آخر، إذا لم يكن لدى الأسرة المعيشية أموال كافية لتلبية احتياجاتها الأساسية، فإن أطفالها يمكن دفعهم إلى العمل للحصول على أموال لتلبية تلك الاحتياجات. هذا إضافة إلى عدم تجاهل دور العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجة كبيرة في إيجاد الظروف البنائية المهيأة لانتشار هذه المشكلة، وتنامي معدلاتها في تلك البلدان، ومن ثم، فإن البيانات والتحليلات تؤكد على أن مشكلة عمالة الأطفال في البلدان النامية أضحت تمثل واقعاً ملموساً بكل ما تتضمنه من سلبيات.

نستنتج من التحليلات السابقة، أن للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال آثار سلبية للغاية، والتي تتمثل في الإحباط وعدم الشعور بالانتماء واحتقار الذات وفقدان الثقة بالنفس، وزيادة الاعتماد على الآخرين، حيث تشير الدراسات والتحليلات إلى أن

هؤلاء الأطفال تبدو عليهم نظرة خوف وترقب لمن يقترب منهم من الكبار، وعدم الرغبة في الحديث معهم، كما تنمو لديهم حالات انطواء وانغلاق على الذات، وعدم الرغبة في الاتصال مع الآخرين، مما يساهم في تكوين شخصيات غير اجتماعية. هذا إضافة إلى ميولهم العدوانية تجاه المجتمع بصورة عامة.

كما تتسبب هذه الانتهاكات وأشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها هؤلاء الأطفال في حدوث اضطرابات وجدانية، وقصور في النشاط الحركي وتخلف في اللغة والمهارات الشخصية، وكذلك صعوبات التعلم ومشاكل سلوكية مثل السرقة والكذب وميول عدوانية نحو الأطفال الآخرين، وفقدان السيطرة وعدم ضبط الانفعالات مع نوبات حادة من الغضب.

سادساً: أساليب مواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال:

على صعيد الأنظمة والقوانين لا بد من تطبيق وتشديد العقوبات الجزائية بوجه عام، وذلك لدورها في تقليل نسبة المخالفات والجرائم. أما على صعيد تشغيل الأحداث، فلابد من تطبيق قوانين العمل الخاصة بمنع تشغيل الأحداث ورعاية القاصرين منهم، وضرورة بث الوعي بمخاطر تلك الانتهاكات والتي تهدد جيل بأكمله.

وفي ضوء ذلك، تؤكد الشبكة الدولية للحقوق والتنمية على أن ما يتعرض له الأطفال من انتهاكات في مختلف بقاع العالم يُعد أمراً خطيراً، ولا يمكن – بحال من الأحوال – السكوت عنه، وهو ما يدعو بإلحاح شديد إلى ضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع انتهاك حقوق الطفولة (٢٩).

١- **حماية الطفل من الاستغلال في العمل:** يجب على الدولة والحكومة تحديد السن الأدنى المسموح لبدء العمل بالنسبة للأطفال، وذلك وفقاً لشروط منظمة العمل الدولية، والتي اعتمدت سن الخامسة عشر كسن مبدئي للطفل حتى يكون قد تخطى مرحلة التعليم الإلزامية.

٢- **حماية الطفل من الاستغلال الجنسي:** يجب حماية الطفل من أشكال الاستغلال المختلفة كممارسة البغاء، أي استخدام الطفل في أعمال جنسية مقابل تعويض أو مبلغ من المال، حيث ينتشر هذا النوع بسبب الفقر والحروب، الأمر الذي يصيب الطفل بالعديد من الأمراض الجنسية والإحباط. هذا فضلاً عن ضرورة القضاء على جميع مظاهر الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، ومن ثم، تشريع قوانين لمنع استخدام شبكة الانترنت في الاتجار بالأطفال واستخدامهم في الأعمال غير المشروعة.

سابعاً: المدخل النظري للدراسة:

فيما يتعلق بالمدخل النظري للدراسة، فيمكننا القول، على الرغم من أن مشكلات وقضايا الطفولة قد فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي من ناحية، والصعيد المحلي من ناحية أخرى، إلا أن تلك المشكلات لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع شأنها شأن القضايا

والمشكلات الاجتماعية الأخرى. هذا فضلاً عن ندرة الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي اهتمت بالكشف عن الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية بشكل عام والتي تتجسد في أشكال متعددة للحرمان من الطفولة.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي اهتمت ببعض المشكلات التي تتعلق بواقع الطفولة في بعض البلدان النامية وبخاصة عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، إلا أن ثمة ندرة في الدراسات التي تناولت تلك المشكلات وغيرها في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تنعكس بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على الواقع الاجتماعي للأطفال في تلك البلدان.

ونظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في الكشف عن بعض ملامح الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية والمظاهر المختلفة للحرمان من الطفولة، والانتهاكات التي يتعرضون لها كانعكاس للتغيرات العالمية المتنامية السرعة، وواقع التخلف والتبعية على الرغم من تطور الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بأوضاع الأطفال، فإن الأمر يتطلب أن نعرض بإيجاز لبعض المداخل النظرية والتي شكلت في مجموعها البحوث الخاصة بالعولمة، وذلك كمحاولة للاستفادة منها في صياغة رؤية فكرية ومدخل نظري يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

١- نظرية النسق العالمي: World System Theory

تنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها: أن العولمة هي العملية التي انتشر من خلالها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. وأنه نظراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيديولوجي Ideological Celebration لما يُطلق عليه الآن" العولمة" ما هو في حقيقة الأمر سوى أغنية جديدة للحن قديم" والرشتاين ١٩٩٨ "في تحليله للعولمة الذي يعتمد على مفهوم "الدول المركزية والدول المحيطية"(٣٠).

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً على أن مصطلحات مثل: الاقتصاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مألوفة وواضحة على المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصدر هذه الشعارات والتي شكلت موضوعاً لأعمال العديد من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة تمثل اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية. وأن معظم التغيرات التكنولوجية الحديثة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءً من تلك التغيرات بعيدة المدى. وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا لمجال منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشابهة على المدى البعيد؟ وما هي أهمية

الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلك التغيرات؟ (٣١).

٢- نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory

تركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعلام عبر العالم. ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة، كما يعطي اهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمم الثقافة العالمية البازغة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم أن الثقافة العالمي موجودة بالفعل، ويرجع هذا إلى التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال خلال العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه" ماكلوهان القرية العالمية Global Village"(٣٢).

٣- نظرية المجتمع العالمي: Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن مفاهيم مثل العالمي أصبحت فكرة ذات مصداقية في العصر الحديث والذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في المراحل السابقة. وأن التراث الأدبي للعولمة ما هو إلا مناقشة وافية لتقليص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم العالمية والتي أضحت تلعب الدور الأساس في تشكيل المعتقدات والقيم على الصعيد العالمي (٣٣).

ومن ثم يمكننا القول إنه على الرغم من تباين الرؤى والاتجاهات النظرية والفكرية حول العولمة، إلا أن ثمة حقيقة تتمثل في أنها أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه البلدان النامية. وعلى الرغم من التسليم بأن ثمة جوانب وانعكاسات سلبية كثيرة لتلك الظاهرة وبخاصة على تلك البلدان، فإن هذه التطورات العالمية تمثل امتداداً واستمراراً لأشكال الهيمنة والسيطرة التقليدية التي مارستها – وما تزال – القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، والتي تجسدت وما تزال في العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات. تلك العلاقات غير المتكافئة (التاريخية والمعاصرة) قد أدت إلى اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً "دول المركز"، والبلدان النامية "الدول المحيطية "ن الأمر الذي يُزيد من تخلف الأولى واستمرار تبعيتها للأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً وفكرياً.... الخ.

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة والتي اهتمت بالكشف عن التفاوتات والفجوات الثنائية أو المزدوجة على الصعيدين العالمي والمحلي، على أن الفجوة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدول، والفجوة بين الدول ذاتها ينبغي فهمهما بمعزل عن بعضهما البعض. وأنه يمكن القول أن الفجوة العريضة داخل الدول ربما لا تكون مرتبطة بالفجوة المتسعة بين الدول، فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتخيل نظام عالمي متعادل، حيث تكون التفاوتات بين الدول أو بين مجموعات من الدول مثل المركز والمحيط منخفضة، بينما في الوقت ذاته تختلف تلك التفاوتات في ضوء معايير توزيع الثروة بينهم. لذلك تطرح الدراسة ذاتها أربعة

سيناريوهات أو احتمالات مستقبلية للنظام العالمي جاءت على النحو التالي:

– **الاحتمال الأول:** درجات عالية من التفاوتات والفجوات العالمية والمحلية مثل التفاوتات المتعاظمة بين الدول وبين الأفراد داخل هذه الدول.

– **الاحتمال الثاني:** أن ثمة ظروفاً كونية أخرى تعكس تفاوتات قليلة بين الدول وبين الأشخاص. وهذا الأمر يمثل ظرفاً مثالياً لنظام عالمي يكون أكثر عدلاً Egalitarian

– **الاحتمال الثالث:** وجود تفاوتات ضخمة بين الدول مصحوبة بتفاوتات محدودة بين الأفراد داخل هذه الدول. الاحتمال الرابع: أن ثمة ظروفاً كونية أخرى سوف تؤدي إلى تفاوتات وفجوات محدودة بين البلدان، وفجوات ضخمة ومتعاظمة بين الأفراد. كما تؤكد الدراسة على أن هذه الاحتمالات الأربعة تثير تساؤلاً يتعلق بما إذا كانت هذه الفجوات والتفاوتات سوف يكون لإحداها تأثيراً فعالاً على غيرها من الاحتمالات الأخرى (٣٤).

وانطلاقاً من التحليلات السابقة، فإن المدخل النظري الموجه للدراسة ينطلق من المسلمات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية النسق العالمي، وبخاصة تلك المقولة التي تؤكد على علاقات التبعية واستمرار العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالية المهيمنة والمسيطرة، ودول المحيط التابعة. مع التسليم بأن ما يحدث الآن من تغيرات وتحولات على الصعيد العالمي في ظل ما يُسمى بالعولمة، هو في واقع الأمر يؤكد على استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة، وأن القوى الرأسمالية تلجأ الآن إلى استخدام آليات جديدة ومتطورة بفعل التطورات الحادثة على المستوى التقني والإعلامي من أجل تحقيق المزيد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة بالشكل الذي يعوق تنميتها من ناحية، ويضمن استمرار تخلفها وتبعيتها لتلك القوى المهيمنة من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر، فإن استمرار تلك الأوضاع يسهم بدرجة كبيرة في خلق واستمرار العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتشابكة والتي تمثل تجسيداً لاستمرار هذا الواقع المتخلف والتابع في الوقت ذاته. ويأتي على رأس هذه المشكلات: الفقر، والبطالة، الأمية، الجريمة، العنف بأشكاله المختلفة، النمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية، فضلاً عن مشكلات الطفولة والتي تتخذ أبعاداً وأشكالاً كثيرة.

خامساً: منهجية الدراسة:

على الصعيد المنهجي، فإن الدراسة قد اعتمدت على أسلوب التحليل الوصفي (الكمي والكيفي) للبيانات الإحصائية المتوافرة من خلال تقارير العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بقضايا ومشكلات الطفولة، وبخاصة البيانات التي تعكس بعض مظاهر الحرمان التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية، ومن ثم تحليل تلك البيانات في ضوء الظروف البنائية والثقافية لهذه البلدان من جهة، وفي ضوء الضغوط والتحديات

المفروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية من جهة أخرى، وذلك للكشف عن العوامل المختلفة المسئولة عن خلق مشكلات الطفولة واستمرارها في تلك المجتمعات، والتصورات المستقبلية لهذه المشكلات وأساليب مواجهتها في ظل المتغيرات المجتمعية والعالمية.

سادساً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

١- على الرغم من أن قضايا الطفولة ومشكلاتها أضحت تمثل قضايا عالمية، ومن ثم شهدت اهتماماً دولياً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن توضع في الاعتبار. هذه الحقيقة مؤداها: أن هناك اختلافات جوهرية بين واقع وظروف الأطفال في البلدان المتقدمة صناعياً، وواقع الأطفال في البلدان النامية بشكل عام، والمجتمعات العربية بخاصة. هذه الاختلافات البنائية والثقافية تنعكس بوضوح على هذا الواقع ليس فقط فيما يتعلق بقدرة هذه المجتمعات على تقديم الحد الأدنى والمقبول من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، ولكن أيضاً مدى إتاحة الفرصة للأطفال للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي والنفسي.

٢- إن الحديث عن مشكلات وقضايا الطفولة ليس حديثاً عاماً أو مطلقاً، وإنما ينبغي عند فهم وتحليل هذه المشكلات والكشف عن أسبابها وعواملها، أن يضع الباحث في اعتباره أنها قضايا نسبية. بمعنى أنها تختلف من حيث معدلات انتشارها وعواملها ومد خطورتها على الطفل والأسرة والمجتمع بشكل عام من سياق اجتماعي لآخر. ومن ثم فهناك إشكالية مفاهيمية تتمثل في الإجابة على عدد من التساؤلات تتعلق بمفهوم الطفل، حيث ينبغي على الباحث منذ البداية أن يحدد بدقة: عن أي أطفال يتحدث؟، هل يتحدث عن الأطفال في البلدان الصناعية المتقدمة؟، أم يتحدث عن الأطفال في البلدان النامية؟، هل يتحدث عن الأطفال في الطبقة العليا بشرائحها وفئاتها المختلفة؟، أم يتحدث عن الأطفال الفقراء عموماً؟، هل يتحدث عن الأطفال الذكور أم الأطفال الإناث؟، هل يتحدث عن أطفال الريف أم أطفال الحضر؟ الخ. ومن ثم، فإن تحليل مشكلات الطفولة يجب أن يتم في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي للأطفال.

٣- فيما يتعلق بالمدخل النظري، انطلقت الدراسة من المسلمات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية النسق العالمي، وبخاصة المقولة التي تؤكد على علاقات التبعية واستمرار تلك العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالي المهيمنة والمسيطرة، ودول المحيط التابعة، مع الوضع في الاعتبار أن ما يحدث الآن على الصعيد العالمي من تغيرات وتحولات في ظل ما يُسمى بالعولمة هو في واقع الأمر يمثل تأكيداً على استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة.

وأن القوى الرأسمالية العالمية تلجأ الآن إلى استخدام وسائل وأساليب جديدة لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم كله بشكل عام، والبلدان النامية بخاصة. ولذلك اهتمت الدراسة بالكشف عن العوامل المختلفة (الداخلية والخارجية) التي أسهمت في خلق مشكلات الطفولة، والتأثير النسبي لهذه العوامل على واقع الطفولة في البلدان النامية بعامة والمجتمعات العربية بخاصة، وذلك من خلال الاعتماد على البيانات الإحصائية الصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال الطفولة والمهتمة بقضاياها ومشكلاتها من جانب، ونتائج بعض الدراسات والتحليلات التي تناولت تلك القضايا عالمياً وإقليميا ومحلياً من جانب آخر.

٤- على الرغم من تزايد الاهتمام بمشكلات الطفولة منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن، والذي تجسد في صياغة العديد من الاتفاقيات والمواثيق لحماية حقوق الطفل والأسرة، وما ينبغي أن يُتخذ من إجراءات لحماية تلك الحقوق وتمكين الطفل من حياة إنسانية، وحمايته من أشكال الحرمان المختلفة من ناحية، واقامة العديد من المؤتمرات والندوات عالمياً وإقليمياً ومحلياً لمناقشة قضايا الطفولة ومشكلاتها من ناحية أخرى، إلا أن الواقع الفعلي للطفولة – وبدرجات متباينة – يؤكد على أن هذه الاتفاقيات تعني شيء، وتطبيقها يعني شيئاً آخر. حيث يتوقف تطبيق نصوص هذه الاتفاقيات والمواثيق على عدة اعتبارات منها: طبيعة التوجهات والسياسات الداخلية الخاصة بكل دولة من جانب، والظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وبخاصة خلال المرحلة الراهنة والتي تشهد تغيرات سريعة ومتنامية من جانب آخر.

٥- كشفت الدراسة من خلال التحليلات الكمية والنوعية عن أن هناك أشكالاً متعددة للحرمان يعاني منها الأطفال على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. وأن ثمة انتهاكات كثيرة لحقوق الطفولة. وأن مظاهر الحرمان هذه تتجسد في أشكال عدة منها: عمالة الأطفال، من حيث معدلات انتشارها وعواملها المختلفة وتداعياتها وتأثيراتها المختلفة على الأطفال والأسرة والمجتمع بشكل عام. وكذلك أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين، من حيث ظروفهم المعيشية وأشكال الحرمان المختلفة التي يعانون منها.

٦- أوضحت الدراسة أن الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية لا ينفصل عن واقع التخلف والتبعية الذي تتسم به تلك المجتمعات، كما أن هذا الواقع أيضاً يتجسد في العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتداخلة والتي يصعب فهم أي منها بمعزل عن المشكلات الأخرى. كما أنه يصعب أيضاً فهم مشكلات الطفولة بمعزل عن مشكلات اجتماعية أخرى مثل: الفقر والبطالة والأمية والجريمة والتفكك الأسري والنمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية والعنف وتدهور السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بشكل عام.

٧- لقد كشفت الدراسة أيضاً من خلال تحليل البيانات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات التي اهتمت بمشكلات الطفولة والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في العديد من البلدان النامية والعربية، أن معظم هذه الدراسات قد ركزت اهتماماتها على العوامل الداخلية (المجتمعية) في خلق تلك المشكلات واستمرارها.

ولكن تبين من خلال التحليل، أنه بالرغم من أهمية تلك العوامل وضرورة وضعها في الاعتبار عند دراسة وفهم هذه المشكلات، إلا أنه لا ينبغي تجاهل دور وتأثير العوامل الخارجية على المستويين(التاريخي والمعاصر) في نشوء هذه المشكلات، واستمرارها وتزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، حيث تبين من التحليل أن هذه العوامل الخارجية قد لعبت وما تزال دوراً مؤثراً ليس فقط في تشكيل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتلك المجتمعات، ولكن أيضاً أسهمت في ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية الأخرى والتي تعد بدورها عوامل أساسية ينبغي وضعها في الاعتبار عند مناقشة واقع الطفولة والمشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في هذه المجتمعات ذات البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتسم بدرجة عالية من عدم التجانس على مختلف الأصعدة والمستويات.

٨- كما كشفت الدراسة أيضاً من خلال التحليلات الكمية والنوعية عن أن هناك العديد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الطفل على المستوى العالمي، وإن كانت هذه الانتهاكات تبدو أكثر وضوحاً في البلدان النامية بشكل عام. ومن تلك الانتهاكات التي ركزت الدراسة عليها: عمالة الأطفال، الأطفال المشردون أو أطفال الشوارع، الاستغلال الجنسي للأطفال، الحروب والصراعات المسلحة وتداعياتها وانعكاساتها على الأطفال، والعنف الذي يمارس ضد الأطفال ليس فقط في مجال الأسرة، ولكن أيضاً من جانب العديد من المؤسسات: التربوية والإعلامية، والمؤسسات العاملة في مجالات الطفولة.

٩- كما تبين من التحليلات أن هذه الانتهاكات والمظاهر المختلفة للحرمان من الطفولة والتي تتزايد معدلاتها في البلدان النامية بشكل عام، لا ينبغي فهمها وتحليلها فقط في ضوء الاهتمام بتحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية المحلية، ولكن أيضاً ينبغي الوضع في الاعتبار الأبعاد والمتغيرات الخارجية، والممارسات المختلفة للقوى الرأسمالية العالمية، والتي أسهمت في خلق هذه المشكلات من ناحية، وعملت بكل الوسائل والأساليب على استمرارها في البنى المتخلفة والتابعة من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه البلدان النامية بشكل عام، والتي تنعكس على الأوضاع الراهنة للأطفال، حيث تتجسد في العديد من مظاهر وأشكال الحرمان من الطفولة، والكثير من الانتهاكات لحقوق الأطفال في مختلف المجالات من جانب، ونظراً لأن هذا الواقع بمشكلاته وقضاياه

المختلفة، والتي تُعد مشكلات الطفولة إحداها، هو في الوقت ذاته نتاج لتفاعل الكثير من العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية من جانب آخر، فإنه ينبغي أن تنهض الرؤية الشمولية لمواجهة مشكلات الطفولة على ضرورة الاهتمام بوضع سياسات وبرامج فعالة لاستئصال العوامل البنائية الفاعلة والمؤثرة في حدوث تلك المشكلات.

ومن ثم، يمكننا القول، أنه طالما أن حقوق الطفل كما أقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية تتسم بالشمولية، فإن تطبيقها ينبغي أن يكون شمولياً متكاملاً، ويغطي العناصر والاحتياجات الأساسية للأطفال". ولذلك، فإن الاتفاقيات والقوانين والقرارات وحدها لا تكفي، فالمطلوب هو نهج ديموقراطي حقيقي يسمح بالمشاركة والتغيير الإيجابي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات العملية لتقليل الفجوة المتسعة بين تلك القرارات والمواثيق، والواقع الفعلي الذي يعيشه الأطفال وبخاصة في البلدان النامية.

وبناءً على ذلك فإن الأمر يتطلب إجراء تغييرات بنيوية في القطاعات والمجالات المختلفة. بمعنى آخر، أن تجاوز هذه المشكلات لن يتحقق إلا من خلال الحلول الشاملة Comprehensive Solutions لتلك المشكلات. وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود سواء على المستويين الرسمي (الحكومي)، والأهلي (مؤسسات المجتمع المدني)، وذلك لمواجهة تلك المشكلات والحد من تزايد معدلاتها خلال السنوات القادمة، والتي من المتوقع أن تشهد أوضاعاً أكثر سوءاً للأطفال في المجتمعات النامية بشكل عام.

سابعاً: توصيات الدراسة:

انطلاقاً من هذه الاعتبارات من جانب، ومعطيات الواقع الاجتماعي الفعلي للطفولة من جانب آخر، يمكننا صياغة بعض التوصيات، التي يمكن أن تسهم بدرجة أو بأخرى في تطوير أوضاع الطفولة في البلدان النامية بعامة، والمجتمعات العربية بخاصة، والمجتمع المصري على وجه الخصوص، وبخاصة إذا ما تُرجمت هذه التوصيات إلى خطط وبرامج عملية. **وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:**

١- ضرورة أن يحتل النساء والأطفال اهتماماً خاصاً في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ومن ثم ضرورة العمل على توفير كافة الشروط المادية والاقتصادية والاجتماعية لأمومة وطفولة آمنة، وقادرة على المشاركة. وضمان أن تصل كافة الخدمات الاجتماعية إلى جميع النساء والأطفال وبخاصة الفئات الفقيرة، ولا سيما خدمات: التعليم والصحة والإسكان... وغيرها من الخدمات الضرورية الاجتماعية والقانونية.

٢- ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الاجتماعية والقانونية والإدارية والتعليمية اللازمة لحماية حقوق الطفل وتشجيعها وتحسين أوضاع الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة: الأطفال العاملون، أطفال الشوارع أو المشردون، الأطفال

المعرضـون للإيذاء، والمعاقين، والأحداث الجانحين، وذلك لضمان حصولهم على الرعاية والمأوى والغذاء والتعليم والرعاية الصـــحية، وحمايتهم من الإيذاء والعنف. كما ينبغي أن تتضمن تلك السياسات إحلال التعليم محل عمل الأطفال على المدى البعيد.

٣- أن تهتم الحكومات بوضــع خطط وبرامج لإيجاد مشــــروعات إنتاجية تحقق المزيد من فرص العمل وبخاصة للفقراء، وذلك لتمكين هذه الفئات من إشباع احتياجاتهم الضـرورية من ناحية، وللإسـهام في حل مشــــكلة البطالة المتفاقمة من ناحية أخرى. ومن ثم يجب أن يكون هذا المطلب هدفاً قومياً لاسـتئصـــال الفقر أو الحد من انتشاره.

٤- تنمية وتطوير الخدمات التي تقدمها الدولة والهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية (الصـــندوق الاجتماعي وما يقدمه من خدمات)، بما يسـمح بتحسـين وتطوير الظروف المعيشـية للأسـرة والطفولة.

٥- ضـــرورة أن يحتل البعد الاجتماعي في عمليات التنمية أهمية خاصـــة، وأن تكون هناك سـياســـات واضـــحة ومحددة في مجال الطفولة تشـــارك في إعدادها وتنفيذها كافة الأجهزة والمؤسـســات العاملة في مجال الطفولة على المستويين الرسمي والأهلي.

٦- ضــرورة النظر في السـياسـات الخاصــة بتقديم الخدمات بصورتها الراهنة والتي تركز بشكل أساسي على المناطق الحضـرية الراقية، مقابل قصـورها في المناطق الحضـــرية الفقيرة والعشـــوائية، ناهيك عن قصـورها الواضـح في المناطق الريفية بصـفة عامة. ومن ثم ينبغي التخلي عن سياسات التحيز الحضري في تقديم تلك الخدمات، بما يقلل من حدة الفروق والتناقضـــات الطبقية والإيكولوجية، والتي تنعكس بشكل سلبي على أوضـاع الأطفال في تلك البيئات الاجتماعية المتناقضـــة، مما يؤثر على أوضـــاعهم الراهنة والمستقبلية.

٧- الـدعوة إلى وضـــع خطـة قوميـة من قبـل المتخصـــصــين ومراكز البحوث لإجراء العديد من الدراسات والبحوث البينية، وذلك للكشف عن الأبعاد المختلفة لواقع الطفولة ومشـــكلاتها والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال، ومن ثم توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن حجم هذه المشـــكلات وعواملها المختلفة، والتي يمكن أن تمثل إطاراً لســـياســـة واســـتراتيجية قومية فعالة وعملية لمواجهة هذه المشكلات مستقبلاً.

٨- ضـــرورة عمل مراجعة شـــاملة وموضـــوعية للســـياســـات التعليمية القائمة، وأن يتم تقييم تلك السياسات في ضوء المصلحة العامة لجميع الفئات الاجتماعية دون تحيز لفئة على حســـاب الفئات الأخرى لضـــمان تحقيق قدراً من العدل والمســـاواة الاجتماعية.

٩- ضـــرورة تطوير النظم والأســاليب التربوية كمياً وكيفياً، وذلك للحد من مشكلة التسرب الدراسي والتي تعتبر من العوامل الأساسية المسئولة عن مشكلات الطفولة بصفة عامة.

١٠- وضع سياسة تهدف إلى تطوير قطاع الإعلام، والارتقاء بمستوى برامج الأطفال المقدمة من خلال التليفزيون بهدف تنمية مهاراتهم الفكرية والعقلية بصورة تتناسب والتحديات المستقبلية، وتمكنهم من التفاعل بشكل أكثر إيجابية مع المعطيات الجديدة.

١١- ضرورة وضع برامج وسياسات قومية فعالة لمواجهة مشكلة الأمية. وكذلك الاهتمام بعملية التأهيل الثقافي للآباء بما يمكنهم من أن يكونوا مصدراً للثقافة الملائمة للعصر من ناحية، ويمكنهم من استخدام أساليب مناسبة للتنشئة الاجتماعية من أجل إعداد أجيال لديها القدرة على تحمل المسئولية، والوعي بالتطورات المحيطة عالمياً ومحلياً.

١٢- ضرورة العمل على تحسين الظروف السكنية والمادية للأسر الفقيرة، وتمكينها من الحياة الكريمة بالمستوى الذي يحول دون دفعهم لأبنائهم إلى سوق العمل للحصول على أموال تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الضرورية.

لا شك في أن ترجمة هذه التوصيات إلى برامج وخطط عملية سواء على المدى البعيد أم القريب يمكن أن يسهم في مواجهة المشكلات الراهنة التي يعاني منها الأطفال على المستويين: الإقليمي والمحلي. كما يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من خطورة تلك المشكلات في المستقبل، بما يضمن للأطفال حياة إنسانية كريمة.

ومع اعتماد أهداف التنمية المستدامة في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٥، تعهد قادة العالم لإنهاء الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن ما لم تبذل جهود متسارعة بحلول عام ٢٠٣٠، فقد يحدث عدة أمور منها ما يأتي:

- سوف يكون الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٠ مرات أكثر عرضه للوفاة قبل بلوغهم سن الخامسة مقارنة مع الأطفال في البلدان ذات الدخل المرتفع.

- أن تسعة من كل عشر أطفال من الذين يعيشون في فقر مدقع سيعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- سوف يكون أكثر من ٦٠ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس تقريباً نفس عدد الذين هم خارج المدرسة اليوم، وسوف يكون أكثر من نصفهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المراجع

1- "Trends in child populations" UN Population Division, World Population Prospects: The 1998 Revision.

2-**See:** - "Third World Children"_ httpi//filebox.vt.edu/k/kmcdevit/SOC2004/lintromain.htm.p.1.

- "Assistance for Orphans and other Vulnerable Children in Developing Countries," http://www.theorator.com/billsto8/hr4061.html.2004.p.1

٣- أحمد عبد الله، دعوة للتحالف من أجل الطفولة، مجلة الطفولة العربية، العدد ١٦، الكويت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٣.

٤- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة. ١٩٩٥، ص ص ٧-٨.

٥- قدري حفني، حول الطفولة والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس(الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي): الواقع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم. أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٥٩-١٦٠.

6- UNICEF," The State of The Worlds Children", Oxford,1998.

7- United Nations," Convention on the Rights of Children,"

http://www.savethechildren.ca/en/whoweare/whounrights.html

8- "Children,33_ Definition,"_ http://www.panjokutch.com/laws/children33_defination.htm.p.1.

٩- نبيهة إلهامي، الأطفال المجهولين النسب، دراسة حالات في تونس: المسيرة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لندوة"الطفل والعولمة"، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.٢٠٠٣، ص ١٣٩.

10- **See:** - Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23,4,1999.pp.607-616.

- Sklair,L. " Transnational Practices and The Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series 98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme,University of Oxford, 1998.

11- **See:**-"Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.

- Kenichi Ohmae, " the End of The Nation State (New York) Free Press. 1995.

12- **See:** - David Held,Et Al, " Global Transformations, Political, economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.

- Christopher . Chase-Dunn, " Globalization : A world - Systems Perspective" , Journal of World- Systems Research , Vol V, 2,1999. pp. 188-190.

13- Smith Strange, " The Retreat of The State: The Diffusion of Power in The World Economy", Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p.4.

14- M.Albrow, " The Global Age ", Cambridge : Polity Press, 1996. p. 85.

15- Fred Halliday, " Globalization: Good Or Bad? LSE Roundtable Discussion, October 2000, p.8.

16- W.Rnigrok & Tulder, " The Logic of International Restructuring ", London: Rout ledge, 1995.

17- Samuel P. Huntington, " The Clash of Civilization and The Remaking of World

Order “, New York, Simon & Schuster, 1996.p.91.

18- Anthony Giddens, “ Globalization : A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990.p.32.

19- **See: -** Rainer Tetzaff, “World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents “, Http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-

٢٠- أنظر:

-الجمعية العامة للمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، نوفمبر ١٩٨٩، والمنفذة في سبتمبر ١٩٩٠.

- UNICEF.org/Arabic/crc/34726_34858.html

٢١- أنظر: مؤشر نهاية الطفولة(تقرير)، طفولة مسلوبة، ٢٠١٧، ص ٥.

٢٢- أنظر:

-الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير لجنة حقوق الطفل، الملحق رقم ٤١، نيويورك ٢٠١٢.

UN.org/ar/sections/issues-depth/children

٢٣- اليونيسيف، ١٠٠ مليون من أطفال الشوارع بالعالم

Al-jazirah.com/magazine/29042003/ab18htm

٢٤- أنظر:

- المجلس العربي للطفولة والتنمية، عمل الأطفال في الدول العربية: دراسة نوعية وكمية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٩.

- منظمة العمل الدولية، التقديرات العالمية لعمل الأطفال: النتائج والاتجاهات ٢٠١٢-٢٠١٦، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠١٧.

- حماية الطفل من العنف والاستغلال والايذاء

UNICEF.org/Arabic/protection/24267_25753.html

25- Amil Khan, “Finding A Solution for Cairos Street Children”, http://www.metimes.com/2k1/issue2001-26/eg/finding asoluation.htm.p.2

٢٦ منظمة العمل الدولية، الأمانة العامة، عمل الأطفال في الدول العربية: دراسة نوعية وكمية، ٢٠١٩، ١٤، ص ١٩، ص ٣٠.

27- **See:-** Rainer Tetzaff, “ World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents “, Http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998.pp.1-2.

- Tomlinson J, “ Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press> Baltimore, 1991.pp. 22-23.

٢٨- فاتن قبلاوي وآخرون، الشبكة الدولية للحقوق والتنمية – الامارات العربية المتحدة، http://gnrd.net

21.html.1998.pp.1-2.

29-See:- Tomlinson J, “ Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press> Baltimore, 1991.pp. 22-23.

- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي، أبريل ١٩٩٧.

- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في **"** العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**"**، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة. ١٩٩٩، ص ١١٢.

- J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Research : Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and Regional Research, Vol,20,No,4, (December 1996),p.697.

- Ali Baghdadi ," Globalization : The New Invasion of Third World , A critical Analysis ", In: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2.

-- David Held, Et Al, " Global Transformation ", Op,Cit,p.16.

30- **See:** -" The Globalization Website , Globalization Theories " http://www.cc.emory.edu/SOC/globalization/theories.html.2000.pp.1-2.

- " Modern History Source Book : Summary of Wallerstein on World system Theory ", http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.pp.1-6.

31- Christopher Chase- Dunn, " Globalization : A World Systems Perspective ", Journal of World System Research , Vol,V,2,1999.pp.186-192.

32- **See:** -Leslie Sklair ," Globalization", In : Sociology Issues and Debates (ed) Macmillan , Press LTD.1999. pp.328-330.

- Kimon Valaskakis , " Globalization As Theatre ", International Social Science Journal , 160, Unesco ,June,1999.p.154.

- Frank Lechner, " Globalization Theories ", World Culture Theory ,

.

http://www.pensamientocritico.org/fralec.703.htm.pp.1-5

- Robertson, Roland, " Globalization: Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity ", pp.25-44, In.M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (eds), Global Modernities. London: Sage, 1995. p. 40.

- Leslie Sklair, "Globalization ", Op,Cit, pp.331-332.

33-Albert J. Bergesen & Michelle Bata , " Global and National Inequality : Are They Connected? ", Journal of World Systems Research , V111,1,Winter 2002,pp.132-133.

34- UN.org/ar/section/issues-depth/children/

Globalization and Childhood Problems in Developing Countries Sociological Analysis

Prof, Saeed Nasef

Sociology Department- Coolidge of Humanists and Sciences- Ajman University

s.nasef@ajman.ac.ae

Prof, Alaa Zuhiral Rawashdeh

Sociology Department- Coolidge of Humanists and Sciences- Ajman University

Alaa.a@ajman.ac.ae

Osman Sirajeldeen Ahmed

Associate Professor

Sociology Department – Coolidge of Humanists and Sciences- Ajman University

o.ahmed@ajman.ac.ae

Enaam Yossef

Assistant Professor – Coolidge of Humanists and Sciences –

Ajman University- Ain Shams University

e.yossef@ajman.ac.ae

Abstract. the main objective of the study is to identify the international interest in childhood problems, as well as to identify the aspects of deprivation that children of developing countries suffer in general and Arab societies in particular. As well as knowing the future challenges facing children in under developing countries associated with rapid global changes.

The study used the descriptive and analytical approach on the quantitative and qualitative levels of the available statistical data and studies that dealt with childhood problems in different societies. The study found a set of results, the most important of which are that there are differences between the reality and conditions of children in under developing countries and the reality and conditions of children in developing countries, and that there are multiple forms of deprivation suffered by children in under developing countries that require comprehensive solutions to childhood problems.

Keyes Words: Globalization – Childhood – global Society – Social Changes - Global Culture